كلمة معالي السيد شوقي فاخوري وزير الزراعة، الجمهورية اللبنانية

سيدي الرئيس، أيها السيدات والسادة

يسعدني أن امثل الجمهورية اللبنانية في مؤتمر أخذ على عاتقه مواجهة واحد من أهم التحديات التي عرفتها البشرية منذ القدم ولم يزل يقض مضجعها اليوم ألا وهو توفير الأمن الغذائي العالمي. ان الأمن الغذائي يتوفر بتأمين انتاج الغذاء الكافي على الصعيد الدولي والاقليمي ، أما الأمن الغذائي الحقيقي فيتوفر عندما يصيب بتوزيعه جميع طبقات المجتمع وبالطبع تؤدي عدالة التوزيع الى توفير السلم الاجتماعي، وعلى هذا الأساس لا يكفينا القول أن هناك ثمة أمن غذائي على الصعيد الدولي ما دام هنالك دول متخمة ودول جائعة، كما أن الأمر ذاته يقاس داخل كل دولة فلا يكفي أن يكون الانتاج الداخلي للغذاء متوازنا فقط بين كمية الغذاء المنتج وتعداد السكان فالذي يواجه المجتمع الدولي اليوم ليس مشكلة انتاج الغذاء وحده بل كيفية توزيعه أيضا على جميع طبقات المجتمع بحيث يمكن تسميته بالأمان الغذائي الذي يتغلغل الى داخل كل أسرة وكل فرد في أي مجتمع كان. إن قيام استراتيجية الأمن الغذائي ما هو إلا تطوير لمفهوم الحق بالغذاء، ومحاولة ترجمة عالم المثل على أرض الواقع وجعله أمرا ميسورا يشعر به كافة الأفراد والشعوب في أي بقعة على أرض البشر. ان هذا الأمر يعد من أعظم تحديات المجتمع الدولي، لا شك اننا ندرك تشعب روافد الأمن الغذائي فهو يستقي استقراره وسلامه من سلامة المكونات التي يتألف منها المجتمع البشري على الصعيدين الدولي والاقليمي. فالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي شروط بديهية لا يمكن تجاهلها في عملية توفير الأمن الغذائي بناء على ما تقدم، نعطي أهمية قصوى للإتجاه الواقعي والعملي والتطبيقي لبيان السياسات وخطة العمل التي ستتوج أعمال هذه القمة كما نعير اهتماما خاصا لحجم وكمية وقيمة المساعدات التي سيلتزم بها الأقوياء والأغنياء تجاه الضعفاء والفقراء من الدول خدمة للاستقرار والأمن الدوليين وتأكيدا للتعاون الدولي من أجل تحقيق تطلعات البشرية في السلام والحرية والأمن والغذاء والبيئة وغيرها من قيم شرعت بحقوق الانسان، بحيث نتمنى التزاما شاملا في إطار المجتمع الدولي بين مختلف دوله الغنية والفقيرة ، وعلى طريقة أحد الحكماء العرب عندما سئل من هو أحب الأبناء اليك أجاب: الصغير حتى يكبر والمريض حتى يشفى والضعيف حتى يقوى ، أما على صعيد الأمن الغذائي العالمي والوطني نشير الى أهمية الأمور التالية:

<u>أولا</u>: الالتزام بردم الفجوة بين الأغنياء والفقراء من الدول

تشير الاحصاءات والدراسات بأن متوسط الزيادة السكانية على المستوى العالمي قد انخفض بشكل مهم، كما أن الاتجاه هو نحو مزيد من الانخفاض. ففي الأعوام ١٩٦٥-١٩٧٠ كان ١ر٢ سنويا فأضحى اليوم ١ر٦ في المائة ومن المتوقع وصوله الى واحد بالمائة فقط بحلول الأعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥. إن في تحليلنا لهذا الأمر نذكّر بما قاله أحد الاقتصاديين بأن الاحصاءات تكشف المهم وتخفي الأهم، بحيث ان الانخفاض في وتيرة النمو السكاني العالمي مرده الى انخفاض نسبة الولادات في الدول الغنية. أما الدول الفقيرة فما زالت تلهث لتوازن بين الزيادة السكانية المتفاقمة والمرتفعة، وبين النمو الاقتصادي وزيادة انتاج الغذاء اضافة الى ذلك يبقى حاليا على كوكبنا ٨٠٠ مليون من الجياع يعانون نقصا مزمنا في التغذية، وما نشهده اليوم على أرض القارة السوداء من اضطرابات خطيرة مهددة استقرارها هو خير دليل على ان الأمن هناك في مختلف وجوهه يعاني من اختراقات فادحة بحيث يتطلب الكثير من العمل لتفادي المزيد من الكوارث. في هذا السياق نشير الى واقع خطير بأن الدول الغنية يزيد غناها

وان الدول الفقيرة تزداد فقرا بسبب الزيادات السكانية المرتفعة وعجزها عن استغلال مواردها الطبيعية وتفاقم أخطار المرض والجهل والجوع والتمييز والحروب على أراضيها. فهذه المعوقات كليا أو جزئيا تعيق تنفيذ برامج التنمية لتلك المجتمعات وتعمق الهوة بين الدول ويضطرب الأمن الغذائي ويتهدد الاستقرار الدولي.

ثانيا: تأمين الاستغلال المتوازن للموارد

ان استغلال الموارد الطبيعية يتطلب اليوم توفير الاموال اللازمة للاستثمار خصوصا للبلدان النامية والأقل نموا مما يجعل من المؤسسات الدولية المعنية بهذا الشأن كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي محط أنظار الدول الراغبة في تنمية واستغلال مواردها، كما يمكننا اعتبار رفع مساهمات الدول الغنية في هذه المؤسسات الدولية أو غيرها من الوكالات المتخصصة ترجمة عملية لزيادة التزاماتها تجاه الدول النامية والفقيرة. اما الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية فقد أضحى هما مقلقا لجميع الدول ومشتركا فيما بينها، فالشرط الأساسي اليوم لاستغلال الموارد يجب أن يكون متوازنا كي يكون انتاج الغذاء مستداما .

ونحن في لبنان نواجه مأزقا على هذا الصعيد، فلا يكفي ما هدمته الحرب وأحرقته من ثروات طبيعية فالأراضي اللبنانية تتعرض لغزوات من مافيات تسريب النفايات السامة على أراضيه. وقد اتخذنا كافة التدابير لمنع حصول هذه الانتهاكات ولاعادة ما تهرب الى المراجع التي وردت منها . كما ان سياستنا الزراعية تلحظ زيادة الرقعة الحرجية الى حدود ٢٠ بالمائة من الأراضي اللبنانية بالاضافة الى تنفيذ عدة مشاريع تتعلق بالمحافظة على التنوع البيولوجي وتنظيم وتحديد استعمالات الأراضي والمياه والأسمدة والمبيدات ومكافحة التصحر.

ثالثا: هشاشة الأمن الغذائي اللبناني بسبب الاحتلال والاعتداءات

ان لبنان اليوم يعاني من احتلال اسرائيلي لجزء من أراضيه الجنوبية وهناك القرار الدولي رقم ٤٢٥ الذي يلزم اسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط واللبنانيون يقاومون هذا الاحتلال بشتى الوسائل لتحرير أراضيهم، لذلك تحتدم المواجهات وتتكرر العمليات العسكرية الاسرائيلية من وقت الى آخر وكان آخرها حملة عناقيد الغضب الاسرائيلية حيث خلفت مئات الضحايا وتسببت بخسائر زراعية ومادية هائلة وهجّرت مئات الألوف من السكان والمزارعين وقذفت بهم نحو العاصمة بيروت حيث تعرضوا الى أشد وجوه سوء التغذية والاقامة الدائمة والاقامة البائسة. إن اسرائيل تهدف من ذلك الى استعمال ورقة الضغط الغذائي على اللبنانيين كي ينسوا احتلالها لأرضهم ويسلموا بواقع الاحتلال، علما ان الحكومة اللبنانية لا تطالب الا بتنفيذ القرارات الدولية لا أكثر ولا أقل. وعلى هذا الاساس نعتبر أن الأمن الغذائي اللبناني في حالة هشة وحساسة بسبب الاحتلال والاعتداءات الاسرائيلية، كما نطالب هذا المؤتمر بموقف واضح وصريح باستنكار هذه الانتهاكات ووقف النزيف اليومي الذي يصيب شريحة كبيرة من الشعب اللبناني في رزقها وأمنها الغذائي والاجتماعي.

رابعا: تفعيل دور الوكالات المتخصصة

اقتناعا منا بأهمية الدور الحاسم الذي تلعبه المنظمات الدولية على صعيد الامن الغذائي العالمي، ونظرا للوضع الغذائي الحالي والأزمات التي تعصف به، يرى لبنان بأن المجتمع الدولي يمكنه أن يرتفع الى درجة أعلى من التضامن والتعاضد لمواجهة المشاكل الرئيسية التي تجابه البشرية اليوم كالجوع والجهل والفقر والبطالة والتمييز على أشكاله. ويكون ذلك باعطاء دور أكثر فعالية للوكالات الدولية المتخصصة وفي طليعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم

المتحدة والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في ادارة في الازمات العالمية للأغذية. أما الأهداف المرجوة فهي:

١- جعل الموارد والامكانيات الانتاجية للغذاء لدى الدول أيسر استثمارا والسلع الزراعية أكثر قابلية للتحويل والتقييم، وتبادل السلع الغذائية بين الدول أسرع فعالية، وذلك بغية القضاء على كساد الانتاج الزراعي.

٢- تنسيق وترشيد عمليات انتاج الغذاء في الأقطار العالمية كافة.

٣- تصنيف وتقييم السلع الغذائية ووضع مواصفات تحويلها وتصنيعها ونقلها وتوزيعها وتسويقها، وكلفة كل مرحلة من هذه المراحل. وأخيرا الاستفادة بما توفره منظمة التجارة العالمية حاليا في مجال تعزيز الأمن الغذائي العالمي بعد تحرير التجارة الدولية وتسريع وتيرة التبادل التجاري للسلع الغذائية بين الدول عن طريق توفير المعلومات الكافية عن تلك السلع وتأمين تحويلها أو تصنيعها ونقلها وتسويقها. وهذا مما يشجع الاستثمارات في المجالات المذكورة.

خامسا: استراتيجية الأمن الغذائي اللبناني

إن استراتيجية الأمن الغذائي اللبناني تتكامل مع سياسة وخطة الأمن الغذائي العالمي بحيث تأخذ بالمعطيات الجديدة التي فرضها قيام منظمة التجارة العالمية، فمع انشاء البنية التحتية التي هدمتها الحرب تجري اصلاحات هيكلية لخلق توجهات جديدة في الزراعة اللبنانية حتى يصبح الانتاج الزراعي اللبناني متمتعا بمزايا الجودة المضافة للقدرة التنافسية وبدون حماية أو دعم، اذ ان البقاء والتفوق هما للأفضل وللأقوى والأجدى اقتصاديا، إن مراهنتنا أصبحت تشدد على انتاج زراعي له مستقبل اقتصادي بعيد عن المفهوم الضيق لقاعدة الاكتفاء الذاتي
ومستندا إلى بعد جديد من سياسة الاعتماد على الذات ومنفتحا على الآفاق الجديدة التي ستوفرها حرية التجارة الدولية في مستهل عهدها الجديد. كما يمكننا عرض أهم العناصر التي تشكل محور سياستنا لتوفير الأمن الغذائي اللبناني وهي التالية: اعادة بناء البنية التحتية الزراعية التي هدمتها الحرب، تنمية القطاع الزراعي وتطويره وزيادة قدراته ضمن إطار خطة التنمية الشاملة للمجتمع اللبناني بحيث تتكامل مع المعطيات الدولية الجديدة. إن زيادة انتاج الغذاء يجب أن تترافق مع توفير التدابير والفرص الضرورية كي يتأمن توزيع هذا الغذاء على جميع المواطنين في المجتمع عبر خلق التوازن بين الطبقات الاجتماعية ودعم الأدوار المتكاملة للمرأة والرجل وتأمين المداخيل والقدرة الشرائية ولجم التضخم ومكافحة البطالة، بالاضافة الى دعم الفئات المسحوقة كي تتمكن من النهوض من عثرتها، وصولا الى السلم والاستقرار الاجتماعيين ، كذلك ندعم حاليا تأسيس شبكة إقليمية للأمن الغذائي على مستوى دول الشرق الأدنى وبرعاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بحيث يهدف انشاء هذه الشبكة إلى دعم المرأة عامة والمرأة الريفية خاصة، وتكريس دورها في المساهمة في انتاج الغذاء وتوفير الأمن الغذائي، كما يهدف الى وضع مشاريع مشتركة وتنسيق الجهود بين دول المنطقة لايجاد حلول عملية لمشاكل الأمن الغذائي والسعي لتأمين الموارد اللازمة لذلك.

سادسا: سياسة لبنان الزراعية لزيادة انتاج الغذاء

إن السياسة الزراعية في لبنان تتمحور حول زيادة الانتاج الزراعي ورفع مستوى دخل المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك على أساس رؤية اقتصادية اجتماعية بحيث لا تقتصر فقط على الوجه الاقتصادي البحت ولذلك فان الحكومة

اللبنانية تدعم ثلاث زراعات مهمة هي القمح والشمندر السكري والتبغ نظرا لما يشكله العاملون في هذه الزراعات والمناطق التي ينتمون اليها من أهمية في مجال الاستقرار الاجتماعي والسياسي والريفي. وهكذا يتكامل هذا الدعم مع الرؤيا السياسية والاجتماعية للدولة، ويحول دون قيام أحزمة البؤس حول المدن الرئيسية. إن مرتكزات سياستنا الزراعية لزيادة الانتاج الزراعي هي مرتبطة بتوفير المعطيات التالية:
- زيادة الانتاجية في وحدة المساحة - تكثيف الانتاج - زيادة المساحات المروية- استصلاح الأراضي - تعزيز الأبحاث والارشاد - ادخال التقنيات الحديثة - تطوير عمليات الصيد البحري وتربية الأسماك - زيادة انتاج الأعلاف لتنمية الانتاج الحيواني- تشجيع التصنيع الزراعي والحيواني - تشجيع التسويق للانتاج الزراعي وتشجيع

الاستثمار الخاص بالقطاع الزراعي، تأمين التسليف الزراعي بواسطة المصرف الوطني للانماء الزراعي، اكمال تنفيذ خطة النهوض الاقتصادي العشرية، تنفيذ مشروع الاحصاء الزراعي الشامل .

هذا أهم ما يتطلع اليه لبنان على صعيد الأمن الغذائي العالمي مع التشديد على أهمية رفع مستوى التزام الدول الغنية تجاه الدول النامية. كي نحقق شعار العودة الى الأرض وسد جميع الفجوات الغذائية التي تهدد أمن الكرة الأرضية واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أيها السيدات والسادة

باسم لبنان حكومة وشعبا نتمنى لأعمال هذا المؤتمر النجاح الكامل لأن هذا النجاح سيكون انتصارا للمجتمع البشري بأسره وسيحقق طموحات الشعوب نحو حياة أفضل ومستقبل أكثر أمانا واستقرارا ، كما نتقدم، من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مديرا ومسؤولين ، ومن الأمانة العامة للمؤتمر بشكرنا العميق على ما بذلوه من جهود وتضحيات ليأتي هذا العمل الريادي أهم ما ستتميز به نهاية القرن العشرين ، وباعتقادنا ان هذا العمل سيبقى احدى الانجازات الخالدة المكرسة لخدمة الجنس البشري .

وأخيرا يشرفني أن أشكر الحكومة الايطالية المضيفة على حرصها ومساهمتها الفعّالة لانجاح هذا المؤتمر، وشكرا لاصغائكم.